موقف ألمانيا من سياسة الاتحاد السوفيتي في دول البلطيق (١٩٣٩-١٩٤١)

دراسة تاريخية في الوثائق الألمانية

أ.م.د. قاسم عبد الأمير وسيم(*)

مقدمة

منذ تولي أدولف هتلر (Adolf Hitler) (١٨٨٩ - ١٩٤٥) (١٩٣٣-١٩٤٥) الحكم سعى إلى تنفيذ سياسته التوسعية في أوروبا، وبعد أن تمكن من التخلص من بنود معاهدة فرساي العسكرية عمل على استعادة الأراضي التي خسرتها ألمانيا في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)، والتوسع نحو أوروبا وضم أراضي جديدة، وتمثل ذلك بالغزو الألماني لبولندا في ١ أيلول ١٩٣٩، لتبدأ معها أحداث الحرب العالمية الثانية.

قُبيل قيام الحرب فأجاء هتلر وجوزيف ستالين Joseph Stalin (١٨٧٨-١٩٥٣) العالم بعقدهم ميثاق عدم الاعتداء في ٢٣ آب ١٩٣٩، وبعدها معاهدة الصداقة في أيلول ١٩٣٩، التي بموجبها قُسمت مناطق النفوذ في أوروبا الشرقية تحديداً، إذ تقاسم الطرفان بولندا، فضلاً عن ذلك وقعت دول البلطيق تحت دائرة النفوذ السوفيتي. ومع ذلك كان لألمانيا موقف من السياسة السوفيتية في أوروبا الشرقية بعامة، وفي دول البلطيق تحديداً، سيَّما وإن هذهِ الدول تقع بين الدولتين وتمثل خط أمان لكليهما، فضلاً عما تمتعت به هذهِ الدول من موقع جغرافي واستراتيجي، وامتلاكها لموارد مهمة ومواد أولية للمجهود الحربي الألماني.

من هنا تأتي أهمية الموضوع، اذ ما اخذنا في الحسبان ان ألمانيا النازية عَدت ميثاق ٢٣ آب ١٩٣٩، الحجر الأساس لاستمرار العلاقات بينهما، لكنها، اصبحت فيما بعد السبب المباشر للغزو الألماني للاتحاد السوفيتي، إذ كانت السياسة السوفيتية في دول البلطيق هي الذريعة التي اتخذها هتلر لغزو الاراضي السوفيتية.

في ضوء ذلك، تم تقسيم البحث إلى مقدمة وخمسة موضوعات وخاتمة، تناول الموضوع الأول أثر الميثاق الألماني - السوفيتي على دول البلطيق، فيما استعرض الموضوع الثاني مسألة فيلينا وترسيم الحدود الألمانية - السوفيتية، وعالج الموضوع الثالث الغزو السوفيتي للبلطيق، وبحث الموضوع الرابع المصالح التجارية والاقتصادية الألمانية في البلطيق، أما الموضوع الخامس فقد تطرق

(*) الجامعة المستنصرية / كلية التربية

Qassim-aa@gmail.com

إلى التنافس العسكري الألماني – السوفيتي في البلطيق، وتضمنت الخاتمة أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث.

اعتمد البحث على مجموعةٍ من المصادر تأتي في مقدمتها، "وثائق العلاقات الخارجية الألمانية" Document Germen foreign Policy، التي غطت موضوعات البحث كافة، وكانت بمثابة العمود الفقري للدراسة، بما وفرته من معلوماتٍ مهمة عن طبيعة الموقف الألماني من السياسة السوفيتية في البلطيق، اذ اجرينا عليها تحليلاً علمياً وتاريخياً لمضامينها ولم نأخذها على علاتها فوفرت لنا معلومات قيمة جداً ما كان للباحث أن يحصل عليها من مصادر أخرى. وبقي ان نُشير إلى رسالة الماجستير للباحث وهاد هاشم عبد الكريم الشرع المعنونة: " 1939 – 1941"، ان الباحث لم يتطرق إلى هذا المحور في العلاقات الألمانية مع الاتحاد السوفيتي، وعليه فأن هذهِ الوثائق الألمانية تستخدم للمرة الاولى بحسب علمنا.

فضلاً عن ذلك، اعتمد البحث على مجموعة من الكتب باللغة الإنكليزية، جاء في مقدمتها كتاب "العلاقات النازية – السوفيتية 1939–1941" Nazi–Soviet Relations 1939–1941، وهو كتاب وثائقي يقدم ملخصاً عن طبيعة العلاقات الألمانية – السوفيتية بين عام (1939–1941).

أولاً: أثر الاتفاقية الألمانية – السوفيتية على دول البلطيق

تمتعت دول البلطيق بأهمية جغرافية واستراتيجية بالنسبة لألمانيا، الطامحة لتحقيق مجالها الحيوي، فضلاً عن الاتحاد السوفيتي الذي أراد ضم هذهِ المنطقة تحت سيطرته[1]، وتأمين حدوده مع ألمانيا. هذا الأمر أثار في أحيانٍ كثيرة حفيظة الدولتين، سيَّما حول سياستهما في المنطقة وتطلعاتهما التوسعية قبيل وأثناء الحرب العالمية الثانية، وما رافقها من سياسات اتبعتها الدولتان[2].

والحال هذا حُكم عالم السياسة بالمصالح المتبادلة وتوافق الأنظمة، إلا أن المفاجأت السياسية والاتفاقات الثنائية، طالما وجدت بين حينٍ وآخر، كان من أبرزها وأغربها على الإطلاق في عالم السياسة المعاصر، الميثاق الألماني السوفيتي في ٢٣ آب عام ١٩٣٩[3]، إذ إن النظامين النازي والشيوعي كانا على طرفي نقيض من التفاهم والتقارب؛ لأن التفاهم الذي بموجبه قسمت بولندا إلى منطقتي احتلال، خضعت أحداهما للسيطرة الألمانية والآخر للسيطرة السوفيتية، كان كفيلاً بتقريب وجهات النظر، فضلاً عن انعكاسات ذلك الاتفاق على منطقة شرق أوروبا بعامة، ودول البلطيق تحديداً، وما رافقهما من مكاسب توسعية[4].

وفي الاحوال كافة فالميثاق الألماني أنعش الآمال السوفيتية باستعادة جميع الأراضي التي خسرتها روسيا القيصرية، ومن ضمنها دول البلطيق[5].

وفقاً لذلك تكللت المفاوضات الألمانية – السوفيتية، التي قادها وزير الخارجية الألمانية يواخيم فون روبينتروب Jochim Von Ribbentrop (١٨٩٣-١٩٤٦) (١٩٣٨-١٩٤٥)، ووزير الخارجية السوفيتية فياتشيلاف ميخائيلوفيتش موتولوف Vyacheslav Mikhailovich Mololtov (١٨٩١-١٩٨٦) (١٩٣٧-١٩٤١) في آب ١٩٣٩، بتقسيم مناطق النفوذ بينهما في منطقة البلطيق وحل مشكلة بحر البلطيق، وبموجب ذلك تنازلت ألمانيا عن النصف الجنوبي من لاتفيا، بعد إصرار السوفييت على دفع خط التماس جنوباً إلى الحدود اللاتفية – الليتوانية، أي جعل الحدود الألمانية تبعد عن هذا الخط حوالي (٢٠٠) ميل غرباً، مقابل التوقيع على تفاهم مع السوفييت لأبعاد كل من فرنسا وبريطانيا عن هذهِ المنطقة[٦].

في المقابل حاولت دول البلطيق التمسك بحيادها[٧]، بعد نشوب الحرب العالمية الثانية في ٣ ايلول ١٩٣٩ إذ أعلن قائد الجيش اللتواني في ١٣ أيلول أن بلاده «مترددة في التخلي عن حيادها»، هذا من جانب، ومن جانبٍ آخر أثارت ليتوانيا مسألة إقليم فيلينا Vilnius، وأرادت استعادته بعد الغزو الألماني لبولندا، ومن اجل ذلك ربطت نشاطها الدبلوماسي بالمفوضية الألمانية[٨].

من جانبها أرادت ألمانيا استغلال طلب لتوانيا في إقليم فيلينا، وضغطت عليها لإعلان موقفها بصراحة، ووجهت الخارجية الألمانية في ١٤ أيلول من خلال وزيرها المفوض، سيَّما مع الإنهيار «الوشيك» لبولندا، لحث ليتوانيا على ذلك، حينها، أعلن وزير الخارجية اللتواني جوازس أوربيسيس Juozas Urbsys (١٨٩٦-١٩٩١) (١٩٣٨-١٩٤٠) أن بلاده "لا تستطيع التخلي عن حيادها"[٩]. ويبدو أن ذلك الموقف جاء من خوفها من الاتحاد السوفيتي.

إزاء ذلك تجنب الاتحاد السوفيتي الصدام مع ليتوانيا تماماً، لذا طلب وزير الخارجية مولوتوف «بشكلٍ عاجل وسري»، في ١٦ أيلول من السفارة الألمانية في موسكو إيضاح موقف بلادها من قضية اقليم فيلنا، وبيان آلية التفاوض والاتفاق بين ألمانيا وليتوانيا، سيَّما ما يخص هذهِ المنطقة وتحديد الجانب الذي «ستحتلها». وذلك ليتجنب وقوع أي احتكاك[١٠].

وفي هذا الشأن وبحسب وثيقة ألمانية تعود إلى المرحلة نفسها، حاول الوزير المفوض الألماني تهدئة روع الحكومة اللاتفية من الهجوم السوفيتي على بولندا في ١٧ أيلول، وتقدمها نحو الحدود اللاتفية – اللتوانية، مؤكداً في الوقت نفسه أن ذلك قد تم وفق الاتفاقية الألمانية – السوفيتية. سيَّما وأن دول البلطيق بعامة كانت على اتصال دائم بالمفوضية الألمانية التي طلبت بدورها تعليمات أخرى أكثر وضوحاً من وزارة الخارجية الألمانية في حال وجود نية لمحادثات أخرى[١١].

مع بداية الحرب ساد القلق في دول البلطيق من السياسة السوفيتية وتوجهاتها

العسكرية، وموقف ألمانيا منها، إذ أكدت الوثائق الألمانية المتوافرة، أن برقية الوزير المفوض الألماني في استونيا إلى وزارة الخارجية الألمانية في ١٩ ايلول اشارت إلى تلك المخاوف فضلاً عن مستقبل علاقات دول البلطيق مع ألمانيا يومها، وانعكس ذلك كله على إحدى الصحف التركية التي قالت: «إن ألمانيا أعطت الضوء الأخضر لضم دول البلطيق وموانئها»، وهذا الأمر فنده الوزير الألماني وشدد على اهمية العلاقات الألمانية - الأستونية، حتَّى مع العملية السوفيتية وتصاعد وتيرتها[١٢].

وفي هذا السياق أبرقت الخارجية الألمانية إلى مفوضيتها في لاتفيا في ٢٠ أيلول، للرد على التساؤلات التي طرحت حول السياسية السوفيتية تجاه دول البلطيق، جاء في نصها: «إن تلك التساؤلات تخص الحكومة السوفيتية في المقام الاول، فضلاً عن تبديد المخاوف اللاتفية «المستندة إلى التطورات الأخيرة التي لا أساس لها من الصحة»، سيَّما مع وجود معاهدة عدم الاعتداء بين الاتحاد السوفيتي ودول البلطيق، فضلاً عن البيان السوفيتي المقدم إلى الحكومة اللاتفية، الذي أكد على أن الحكومة السوفيتية «لا تنوي انتهاك حدود لاتفيا أو أستونيا أو ليتوانيا، طالما أن أفعالها لا تعطي المبرر لذلك»[١٣].

ومن اجل تبديد مخاوف ليتوانيا، وجه وزير الخارجية الألماني دعوة إلى نظيره اللتواني في ٢٢ أيلول لزيارة برلين، وفعلاً وصل الوزير اللتواني إلى ألمانيا، وابدى شكره وامتنانه للدعوة، وصرح برغبة حكومته في استمرار العلاقات الودية بين البلدين، فضلاً عن تمسكها بالحياد، وتوطيد العلاقات مع جيرانها، والأهم من ذلك الخروج «حرة ومستقلة من الوضع الصعب الحالي»، مؤكداً في الوقت نفسه أن ليتوانيا سعت إلى تحقيق مطالبها الوطنية بالوسائل السلمية، وفي ختام لقائه مع وزير الخارجية الألماني، نقل «شكر حكومته إلى الحكومة الألمانية على موقفها المتفهم الذي أبدته مؤخراً بالمطالب الليتوانية»[١٤].

وفي خضم تلك التطورات التي شهدتها القارة الاوروبية، أراد الاتحاد السوفيتي عقد تسوية شاملة مع ألمانيا لتقاسم النفوذ في شرق أوروبا، سيَّما في بولندا والبلطيق، هذا الأمر ناقشه ستالين ومولوتوف مع السفير الألماني في موسكو فريدرش شولنبرغ Fridrich Schulenburg (١٨٧٥-١٩٤٤) في ٢٥ أيلول ١٩٣٩، إذ طالبت الحكومة السوفيتية صراحةً بتسوية نهائية للمسألة البولندية، وتجنب أي احتكاك، سيَّما فيما يخص (بولندا المستقلة)، وتعديل خط ترسيم الحدود من مقاطعة لوبلين حتَّى ليتوانيا. فضلاً عن ذلك حدد ستالين ذلك موضوعاً للمفاوضات مع وزير الخارجية الألماني، وصرح قائلاً: إذا وافقت ألمانيا على ذلك فإن الاتحاد السوفيتي على استعداد لحل مشكلة دول البلطيق وفقاً لميثاق آب ١٩٣٩، سيَّما وأنه توقع دعماً ألمانياً غير محدود للاتحاد السوفيتي في هذهِ الدول[١٥].

لمواجهة ذلك الواقع المرير تمسكت دول البلطيق بتقوية علاقاتها مع ألمانيا، إذ ناقش

وزير الخارجية الأستوني المطالب السوفيتية في بلاده مع سكرتير وزارة الخارجية الألمانية في ٢٧ أيلول. حينها تساءل الوزير عن محددات السياسة السوفيتية تجاه استونيا، هل تختلف عن سياستها تجاه فنلندا؟ فضلاً عن ذلك حدد في اللقاء ضمان أمن بلاده من خلال «علاقات جيدة مع ألمانيا»، والتخلص التام من النفوذ البريطاني في البلطيق[١٦].

على الغرار نفسه تواصل وزير الخارجية الليتواني مع الخارجية الألمانية في ٢٨ أيلول وأفصح عن «قلقه الشديد»، وأراد أن يعرف إذا كانت هناك مفاوضات في موسكو حول ليتوانيا أو أي من دول البلطيق، وذكر الوزير المسؤولين الالمان بمحادثاته مع وزير الخارجية الألماني التي وعد فيها «بأن ألمانيا ستتخذ موقفاً متعاطفاً تجاه التطلعات اللتوانية»، وأعلن عن استعداده لزيارة برلين للاطلاع على آخر المستجدات بشأن التوجه السوفيتي في البلطيق[١٧].

كان واضحاً جداً أن هدف ألمانيا استعادة السيطرة على جميع الأراضي التي فقدتها بموجب معاهدة فرساي عام ١٩١٩، سيَّما الأراضي التي أعطيت إلى بولندا وليتوانيا، وهذا ما تضمنته محادثات وزير الخارجية الألماني مع ستالين وموتولوف في ٢٨ أيلول، يومها، أصر الاتحاد السوفيتي على بقاء ليتوانيا تحت دائرة النفوذ الألماني، إلا أن وزير الخارجية الألماني قدم تقريراً إلى هتلر تضمن التنازل عن ليتوانيا مقابل منطقة شرق فيستولا Vistula وصولاً إلى نهر ممل Memel River، مع ضمان مصالح ألمانيا في دول البلطيق وحصولها على المواد الأولية والفحم[١٨].

وفقاً لذلك عقدت ألمانيا معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتي في ٢٨ أيلول، تضمنت ترسيم الحدود بين البلدين وتحديد مناطق النفوذ للطرفين في بولندا، فضلاً عن ذلك أقرت المعاهدة بمواجهة أي قوى أخرى تحاول تغيير ذلك الواقع[١٩].

حرصت الخارجية الألمانية على عدم الكشف عن سياق علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي في تلك المرحلة، لذا وجهت مفوضيتها في أستونيا بأن «تكون أكثر سرية في التعامل مع العلاقات الألمانية – السوفيتية وتأثيراتها المحتملة على دول البلطيق، وعدم الإدلاء بأي تصريح حول هذا الموضوع»[٢٠].

وفي هذا الحال، اضطرت دول البلطيق، سيَّما استونيا تحت الضغط السوفيتي وغياب الموقف الألماني إلى تقديم تنازلات كبيرة خلال مفاوضاتها مع السوفييت[٢١]، إذ أكد الوزير الألماني المفوض في لاتفيا في ٣ تشرين الأول، أن وزير الخارجية الاستوني صرح أن تلك التنازلات «لا مفر منها»، بعد أن امتنعت ألمانيا عن ممارسة اي تأثير سياسي على المفاوضات، فضلاً عن تجاهلها لمعاهدة عدم الاعتداء الألمانية – الأستونية. مما ولد مشاعر عدم الارتياح في الدوائر العليا في دول البلطيق التي شعرت بعدم الامتنان تجاه ألمانيا، حتَّى مع عقد اتفاق مقبول مع السوفييت من قبل لاتفيا. ودفع هذا الأمر إلى التصريح إلى المواطنين البلطيقيين بان ألمانيا

تخلت عن كل نفوذها السياسي في المنطقة لصالح السوفييت، مما دفع الوزير الألماني المفوض للتساؤل عن دور بلاده في لاتفيا والمنطقة بصورة عامة[٢٢].

تأسيساً على ذلك قدم وزير الخارجية، مذكرة لحكومته في ٩ تشرين الأول، بين فيها رغبة الحكومة الفنلندية في معرفة الموقف الألماني من التوسع السوفيتي في بحر البلطيق[٢٣].

ومهما يكن من أمر فقد حرصت ألمانيا على إدراج أي اتفاق سياسي مع الاتحاد السوفيتي بشأن دول البلطيق وبحرها ضمن البروتوكول الاضافي السري في ٢٨ أيلول ١٩٣٩، إذ أكدت الوثيقة الألمانية المؤرخة في ٢٤ حزيران ١٩٤٠، أن وزير الخارجية الألماني رفع مذكرة إلى هتلر، أكد فيها أنه في حال حدوث تحول إقليمي أو سياسي في الأراضي التابعة لدول البلطيق، فإن الحدود الشمالية لليتوانيا «يجب أن تمثل حدود مجالات اهتمام كل من ألمانيا والاتحاد السوفيتي، فضلاً عن اعتراف الطرفين بمصالح ليتونيا في إقليم فيلينا»[٢٤].

على أية حال برر هتلر سياسته تجاه دول البلطيق وعدم مساندتها أمام التوسع السوفيتي، بأن تلك الدول لم تكن راغبة في إبرام اتفاقية عدم اعتداء مع ألمانيا «وتأسف الآن بلا شك لعواقب هذا الموقف»، فضلاً عن ذلك شدد على أن سياسة تلك البلدان دفعته إلى إجراء تلك التسوية مع الاتحاد السوفيتي[٢٥] على حد قوله.

مع ذلك كان لمسألة الحدود أثر كبير على العلاقات ألمانية – السوفيتية، سيَّما أن دول البلطيق لديها حدود مشتركة بين البلدين، لذا كانت مسألة فيلينا وترسيم الحدود من أولويات العلاقات بينهما.

ثانياً: مسألة فيلينا وترسيم الحدود الألمانية – السوفيتية

مثلت مشكلات الحدود عائقاً آخر أمام العلاقات الألمانية – السوفيتية، وانعكاسها على دول البلطيق في المرحلة نفسها، إذ أكدت الوثائق الألمانية أن دول البلطيق، سيَّما ليتوانيا، كانت مصرة على ترسيم الحدود بينها وبين ألمانيا والاتحاد السوفيتي، إلا أن الخارجية الألمانية أعلنت أن «تصحيح الحدود الألمانية – الليتوانية أمر غير ملح»، وهذا ما أكده وزير الخارجية السوفيتي، سيَّما إن ألمانيا غير راغبة في التفاوض حول موضوع الأراضي الليتوانية[٢٦].

انصب اهتمام ليتوانيا بعد الغزو الألماني لبولندا على استعادة إقليم فيلينا، وبدأت منذ ١٣ أيلول ١٩٣٩ اتصالاتها مع الجانب الألماني، إذ أكد الوزير المفوض الألماني في ليتوانيا خلال لقائه الرئيس الليتواني أن بلاده لا تستطيع التخلي عن حيادها في ظل الضغوطات البريطانية والفرنسية عليها، وأكد ايضاً أن ليتوانيا «كانت ولا تزال تعد إقليم فيلينا تابعاً لها، وأنها تعدها مسألة حيوية ومفصلية»[٢٧].

لم تُعر ألمانيا أي اهتمام للمطالب الليتوانية في إقليم فيلينا، ووجهت مفوضيتها في

ليتوانيا في ١٦ ايلول ١٩٣٩ بعدم التعاطي مع الموضوع «وعدم الرد إذا تناولته ليتوانيا مرة أخرى، وقطع أي محادثة حول هذا الموضوع»[٢٨].

ومن الجدير بالذكر أن ألمانيا قدمت تلميحات إلى ليتوانيا قبيل غزوها لبولندا، بأن لليتوانيين الحق بالاستيلاء على إقليم فيلينا بمجرد بدء الحرب، الا أن ليتوانيا تماهلت في السيطرة على هذهِ المنطقة وفضلت الحياد[٢٩]، هذا الأمر استغله السوفييت وسيَّما بعد هرب الغواصة البولندية أورزت (Orzet) في ١٤ أيلول، لتدخل هذهِ المنطقة ضمن إطار المساومات والمفاوضات بينها وبين ألمانيا وليتوانيا، إلا أن اليد الطولى كانت للاتحاد السوفيتي[٣٠].

وللحيلولة دون ذلك صرح وزير الخارجية الألمانية روبنتروب في ٢١ أيلول أن بلاده لا تمانع من ضم إقليم فيلينا إلى ليتوانيا، فضلاً عن ذلك وجه سفير ألمانيا في موسكو لفتح الموضوع مع ستالين وموتولوف وطرح القضية للتفاوض بين الجانبين، سيَّما وأنه لم يكشف لليتوانين صيغة الاتفاق السري مع السوفيت[٣١].

اغتنم وزير الخارجية الليتواني اوربيسيس هذا التصريح وأبلغ الوزير المفوض الألماني في بلاده زيتلشن Zechlin أن ليتوانيا "لديها تطلعات وطنية، لكنها ترغب في تحقيقها بالوسائل السلمية" في إشارةٍ لتمسكها بالحياد[٢٣]، وهذا الأمر تناغم مع تصريح وزير الخارجية السوفيتي مولوتوف للسفير الألماني في موسكو في ٢٢ أيلول إذ ابلغه عزم حكومته العمل بالاتفاقيات المتعلقة بمسألة فيلينا ومراعاة الأهداف السوفيتية بتأسيس قواعد عسكرية في بحر البلطيق[٣٣].

وفي ظل الصمت الألماني راوغ ستالين وموتولف في مفاوضاتهم مع الألمانيين والليتوانيين على حدٍ سواء، إذ راهنت المفاوضات على إعادة إقليم فيلينا إلى ليتوانيا مقابل تنازلها عن أراضي إلى ألمانيا، إلا أن خطة ستالين ركزت على نشر (٥٠) ألف جندي في ليتونيا، وتأسيس حامية لها، إلا أن المعارضة الليتوانية وبعد مفاوضات شاقة خفض العدد إلى ٣٥ ألف، ووقعت اتفاقية مساعدة متبادلة بدأت في ٧ تشرين الأول نصت على التشاور العسكري والتعاون بين البلدين[٣٤].

في الوقت نفسه جرت مفاوضات ألمانية – سوفيتية خلال زيارة روبنتروب إلى موسكو، ركزت على تنازل ألمانيا عن مطالبها في ليتوانيا مقابل جزء من الأراضي البولندية، فضلاً عن الاتفاق مع ستالين على ايجاد حل «فوري» لمشكلات دول البلطيق[٣٥].

في ضوء ذلك حرصت دول البلطيق على معرفة موقف ألمانيا من السياسية السوفيتية تجاهها، وبحسب الوثائق الألمانية المؤرخة في ٢٥ ايلول ١٩٣٩، التي افادت أن رئيس الوزراء الليتواني حاول معرفة موقف ألمانيا في المباحثات التي أجريت بينها وبين الاتحاد السوفيتي، إلا أن المسؤول السياسي في المفوضية الألمانية في ليتوانيا أخبره بأنه ليس

لديه علم حول تقدم المفاوضات، وأنه لا يمتلك أية تقارير حول المفاوضات السوفيتية – الاستونية، سيَّما وأن ألمانيا ليست جزءاً منها[٣٦].

لم تحدد ألمانيا موقفها بدقة في مفاوضاتها مع السوفييت تجاه دول البلطيق، إلا أن الثابت فعلاً، أن وزير الخارجية الألماني روبنتروب نقل في محادثاته مع ستالين وموتولف حول بولندا وليتوانيا في ٢٨ أيلول، مطالب هتلر بأخذ اثنين من المستوطنات الإقليمية المحاذية لألمانيا مقابل إطلاق يد السوفييت في البلطيق[٣٧].

من هذا المنطلق سارع الاتحاد السوفيتي لإبلاغ الحكومة الليتوانية في ٣ تشرين الأول أن لديها ثلاثة خيارات لتجنب الاجتياح السوفيتي، أولها توقيع اتفاقية المساعدة المتبادلة على غِرار استونيا ولاتفيا، فضلاً عن ذلك إعادة إقليم فيلينا إلى ليتوانيا، أما الخيار الثالث فكان تسليم جنوب غرب ليتوانيا إلى ألمانيا[٣٨]. بكلماتٍ أدق وضعت مقترحات هتلر موضع التطبيق.

وحقيقة الامر إن الخيارات السوفيتية تتنافى مع دعوة ألمانيا والاتحاد السوفيتي بعد توقيع اتفاقية ٢٨ أيلول، إلى ضرورة «استعادة السلام في أوروبا الآن بعد أن تم تسوية المشكلة البولندية»[٣٩]، التي قسمت إلى منطقتي احتلال، أبقت مقاطعة لوبلين وإجزاء من وارشو ضمن المجال الألماني، فيما خضع بقية البلاد إلى السيطرة السوفيتية، فضلاً عن ذلك نصت اتفاقية ٢٨ أيلول على عدم تأثر الاتفاقية الاقتصادية بين ألمانيا وليتوانيا بالسياسية السوفيتية في المنطقة[٤٠].

كان من الطبيعي ان تمتعض ألمانيا من التصريح السوفيتي حول الاتفاقية. إذ أكد السفير الألماني في موسكو خلال لقائه مع مولوتوف في ٣ تشرين الأول، أن التقسيَّمات السوفيتية في ليتوانيا، لم ترضي ألمانيا، وطالب بأن تقوم الحكومة السوفيتية باستبدال فيلينا بالقطاع الألماني المقترح، حينها وصف شولنبرج تلك التقسيَّمات بأنها «ستجعل ألمانيا لصاً، بينما يبدو الاتحاد السوفيتي متبرعاً»[٤١].

ومن الجدير بالذكر أن ليتوانيا اضطرت إلى إعادة مدينة مميل إلى ألمانيا في وقت سابق، الأمر الذي استغلته الحكومة السوفيتية، وألمحت إلى الحكومة اللتوانية بأن «ألمانيا تمزق أراضيكم»، بينما الاتحاد السوفيتي اعاد إليكم فيلينا، في الوقت نفسه أخبر مولوتوف السفير الألماني شولنيرج في ٤ تشرين الأول أن مسألة الاحتلال الألماني لجنوب غرب ليتوانيا «قد أثيرت بالفعل مع الوفد الليتواني»[٤٢].

رفضت الخارجية الألمانية طريقة إدارة موتولوف «للتنازل عن قطاع الأراضي الليتوانية»، وطالبت بتأجيل مناقشة هذا الموضوع في «الوقت الحاضر»، فضلاً عن مطالبة الحكومة السوفيتية بعدم احتلال هذا القطاع في حال نشر القوات السوفيتية في ليتوانيا، وترك مسؤولية ووقت التنازل عن الإقليم رسمياً إلى ليتوانيا بيد ألمانيا[٤٣].

في الوقت نفسه طلب السفير الألماني

في موسكو من وزير الخارجية السوفيتي مولوتوف في ٤ تشرين الأول عدم الكشف عن أي شيء حول التفاهم الألماني – السوفيتي في ليتوانيا[٤٤]، إلا أن الوزير أبلغه أنه أضطر إلى إبلاغ وزير الخارجية الليتواني بالاتفاق، ما أشعر الوفد الليتواني «بالفزع والحزن الشديدين»، فضلاً عن ذلك أكد موتولوف أن ستالين طلب شخصياً من الحكومة الألمانية «عدم الإصرار في الوقت الحالي» على التنازل عن قطاع الأراضي الليتوانية[٤٥].

ويبدو واضحاً كيف دارت الحكومة السوفيتية هذا الملف بما يضمن مصالحها، وبما يحرج ألمانيا أمام دول البلطيق بعامة، وليتوانيا تحديداً.

أحرج هذا التصرف الحكومة الألمانية، ودفع وزير الخارجية روبنتروب للتصريح في ٥ تشرين الأول ١٩٣٩، بأن المفاوضات في موسكو أفضت بحسب التوجه الألماني إلى تسليم فيلينا إلى ليتوانيا، مع الاحتفاظ بشريط صغير من اراضيها، وذلك بالتنسيق مع الاتحاد السوفيتي[٤٦].

وتجدر الإشارة هنا إلى إن الاتحاد السوفيتي في ضوء الاتفاق مع ألمانيا، سارع إلى نشر قواته في ليتوانيا، ضمن المناطق المتفق عليها، فضلاً عن ذلك باشرت موسكو العمل على عقد اتفاقية المساعدة مع ليتوانيا، من اجل توطيد وجودها العسكري[٤٧]. كل ذلك ضمن استراتيجية عسكرية ودبلوماسية مدروسة أمام أنظار وصمت الألمان حيال السياسية السوفيتية في البلطيق.

وفقاً لذلك اتضحت السياسية السوفيتية بشكلٍ جلي في دول البلطيق، إذ تمكن الاتحاد السوفيتي من توقيع اتفاقيات دبلوماسية وعسكرية مع الدول الثلاثة في تشرين الثاني ١٩٣٩، فضلاً عن تأسيس حاميات عسكرية ونشر جنود، مع ذلك وفي «محاولة يائسة لمواكبة الأحداث»، أبلغت الحكومة الألمانية الليتوانيين أن عودة إقليم فيلينا إلى ليتوانيا كان بإصرار من ألمانيا، وأن التنازل عن شريط حدودي كان «ثمناً بسيطاً يجب دفعه»[٤٨].

وفي واقع الحال إن حرص هتلر على إبرام صفقة مع ستالين، قد كلف ألمانيا الكثير من مصالحها في منطقة البلطيق. مع ذلك لم يقتنع الزعيم السوفيتي، الذي عد انتشار الجيش الأحمر في هذهِ المنطقة الحيوية مطلباً أساسياً للدفاع عن مدينة لينينغراد، ليس هذا وحسب بل إن الاتحاد السوفيتي أصر أن تقع هذهِ المنطقة ضمن إعادة الترتيب الإقليمي والسياسي وتحت نفوذه المباشر. لتبدأ مرحلة جديدة من مراحل السياسة السوفيتية في البلطيق تمثلت بالسيطرة العسكرية المباشرة على هذهِ المنطقة.

ثالثاً: الغزو السوفيتي للبلطيق

بحكم موقعها الجغرافي المتميز انعكس التنافس الألماني – السوفيتي على دول البلطيق بصورة مباشرة، ووضعها بين المطرقة والسندان، والحال هذا، فضلت تلك الدول السيطرة الألمانية على الاحتلال السوفيتي، وتمسكت بالاتفاقيات المبرمة مع ألمانيا،

وما يؤكد ذلك ما أعلنته المفوضية الألمانية في استونيا في ١٤ أيلول ١٩٣٩ أن البلدين ملتزمان بميثاق عدم الاعتداء الألماني – الأستوني أثناء الحرب[٤٩].

رداً على ذلك قدمت الحكومة السوفيتية في ٢٥ أيلول مسودة اتفاقية للتحالف العسكري مع أستونيا، يومها، أكد الوزير المفوض الألماني في أستونيا لوزارته، أن أستونيا قد درست هذهِ المسودة فعلاً، وأجابت بالموافقة المبدئية[٥٠].

انصب اهتمام الخارجية الألمانية على تفاصيل هذهِ الاتفاقية، وموقف استونيا منها، وبحسب الوثيقة الألمانية المؤرخة في ٢٧ أيلول ١٩٣٩، فإن وزير الخارجية الألمانية وجه رسالة إلى رئيس الوزراء الأستوني، طالبه فيها بإيضاح موقف بلاده من التحالف العسكري مع الاتحاد السوفيتي، يومها، أكدت السفارة الألمانية في موسكو أن استونيا سعت للحفاظ على أقل قدر ممكن من الاستقلالية في القرار، مع حفاظها على علاقات جيدة مع ألمانيا[٥١].

ينبغي أن نُشير هنا إلى أن سياسة الاتحاد السوفيتي في البلطيق كانت انعكاساً لسياسته تجاه فنلندا[٥٢]، إذ صرح وزير الخارجية الفنلندي في ٢٧ أيلول أن بلاده ترفض السياسات والمطالبات السوفيتية، وأن بلاده ترفض المطالب نفسها التي فرضت على أستونيا[٥٣].

وفي ظل تلك التطورات أعرب المسؤولون الأستونيون عن امتنانهم لألمانيا في ٢٩ أيلول، بعد مساندتهم لها في تخفيف حدة المطالب السوفيتية، وعدوا الاتفاق مقبولاً معها، وطالبوا في مواصلة العلاقات الجيدة مع ألمانيا[٥٤]. بحسب الوثيقة الألمانية.

وفي الأحوال كافة هيمن الاتحاد السوفيتي على دول البلطيق وفرض إرادته عليها، سواءٌ كان ذلك من خلال الدبلوماسية أو التلويح العسكري، فضلاً عن ذلك امتازت السياسة السوفيتية خلال المدة أيلول ١٩٣٩ – حزيران ١٩٤٠، بسماتٍ خاصة، إذ نلاحظ حرص السوفييت على توثيق صلاتهم بدول البلطيق من خلال المعاهدات التجارية والاتفاقات العسكرية، وعدم تشجيع المعارضة اليسارية الموالية لهم ضد حكومات بلدانهم، إلا أن ذلك الواقع تغير جذرياً في أوائل صيف ١٩٤٠، اذ شهدت السياسة السوفيتية في دول البلطيق «تغير مفاجئ ومثير وجذري»[٥٥].

ويبدو أن مرد ذلك إلى أن ستالين انتظر الغزو الألماني للدانمارك والنروج في أيار ١٩٤٠، فضلاً عن سقوط هولندا، بكلماتٍ أخرى استغل انشغال ألمانيا ودخولها في حرب طويلة الأمد كما «كان ستالين يأمل»، مع ظهور مقاومة لهذا الغزو، حتَّى يتسنى له تأمين بلاده من الغزو الألماني، وأيضاً فرض سيطرته الكاملة على دول البلطيق ووضع الاتفاقيات السابقة مع ألمانيا موضع التنفيذ[٥٦].

تأسيساً على ذلك افتعل الاتحاد السوفيتي «مسألة سلامة الحاميات السوفيتية» في ليتوانيا، وبعد المفاوضات التي جرت بين الطرفين في حزيران ١٩٤٠، رفض الاتحاد

السوفيتي المقترح الليتواني بإنشاء لجنة مختصة للتحقيق في الأحداث، فضلاً عن رفض جميع الإجراءات التي قامت بها الحكومة الليتوانية من اعتقالات وحملات تفتيش للسكان وقيود رقابية على بعض المتهمين[٥٧].

تجاهلت السفارة الألمانية بشكلٍ كامل المفاوضات السوفيتية - الليتوانية، حتَّى بعد أن طلب وزير الخارجية اللتواني معرفة تأثير العلاقات الليتوانية - الألمانية على هذهِ المفاوضات، يومها، ابلغه السفير أنه لا يوجد شيء من العلاقات بين البلدين «لا ينبغي أن يعرفه الاتحاد السوفيتي»، فضلاً عن ذلك إبلاغ الوزير الليتواني أن السفير الألماني لم يقم بأي استفسارات حول تلك المناقشات[٥٨].

وفي خضم تلك التطورات وجه الاتحاد السوفيتي إنذاراً نهائياً إلى ليتوانيا في ١٤ حزيران ١٩٤٠، أجبر فيه الحكومة على التوقيع على الاستلام ومنح الدخول الحر للقوات السوفيتية إلى ليتوانيا[٥٩]، وفرض إجراءات داخلية ضمنت تمكين الحزب الشيوعي الليتواني على مقاليد الحكم، فضلاً عن فرض إجراءاتٍ أخرى، من قبيل تقييد الصحافة وقمع الأحزاب والمنظمات، وتأسيس مجلس نواب موالي لموسكو، والأهم من ذلك نقض جميع المعاهدات والاتفاقيات السابقة التي عقدتها ليتوانيا مع باقي الدول، لاسيَّما ألمانيا[٦٠].

وبذلك دخلت ليتوانيا مرحلة جديدة في ظل السيطرة السوفيتية، إذ هربت مجموعة من القيادات السياسية والعسكرية من ليتوانيا إلى الحدود الألمانية، كان على رأسهم الرئيس الليتواني انتاناس سمتانا Antanas Smetona (١٨٧٤-١٩٤٤) (١٩٢٩-١٩٤٠) مع عائلته، فضلاً عن وزير الداخلية ومدير الأمن، سيَّما وأن الأخيرين مطلوبان للقضاء السوفيتي، حينها ترددت الحامية الألمانية بالموافقة على دخولهم، وطلبت تعليمات من حكومتها بشأن الموضوع تحديداً[٦١].

على الفور من ذلك، وجه وزير الخارجية الألماني في ١٦ حزيران ١٩٤٠ أوامره باعتقال الرئيس الليتواني مع عائلته عن طريق الجستابو، فضلاً عن ذلك عدم السماح لليتوانيين بالعبور إلى ألمانيا قدر المستطاع، أما القوات العسكرية التي طلبت عبور الحدود، صدرت أوامر بنزع سلاحها واعتقالهم، كما تم إرسال هذهِ التوجيهات إلى القيادة العليا للقوات المسلحة (OKW)، مع طلب باتخاذ المزيد من الإجراءات[٦٢].

وبالفعل، أصدرت القيادة العليا للقوات المسلحة تعليمات بنزع سلاح القوات الليتوانية، إذا عبرت الحدود الشرقية لألمانيا، فضلاً عن إعادة بعض الوحدات العسكرية الألمانية إلى حامياتها في شرق بروسيا، وعدم القيام بأي مناورات، «وتجنب أي شيء قد يبدو كما لو كانت هذهِ العودة مرتبطة بأي شكلٍ من الأشكال بالأحداث في ليتوانيا»، وذلكً لعدم إثارة مخاوف السوفييت وتساؤلاتهم[٦٣].

وينبغي ان نُشير إلى موقف دول البلطيق

مـن الغزو السـوفيتي، إذ أن استسـلامها كان سبب التهاون الألماني، فضلاً عن ضعف هذهِ الـدول عن مواجهة أي من الطرفين، هذا من جانب، ومن جانبٍ آخر حرصت حكومات هـذهِ الـدول على عـدم تدمير بلدانهـم وإبادة شـعوبهم، سـيَّما وأنهـا لم تكن تمتلك جيوشـاً كبيرة أو قوية[٦٤].

تبـادل الحليفـان التهـاني بـما حققـاه مـن انتصـارات، في الوقت نفسـه بـرر موتولوف في ١٧ حزيـران للسـفير الألمـاني في موسـكو الأسـباب الموجبة للعمليات السـوفيتية ضد دول البلطيـق، معلـلاً ذلـك بـضرورة وقف «جميع المؤامرات» التي قادتها بريطانيا وفرنسا ومحاولاتهـما لـزرع الفتنـة وعـدم الثقـة بـين الاتحاد السـوفيتي وألمانيـا في منطقة البلطيق، فضـلاً عـن ذلـك قـدم موتولـوف مقترحاته بشـأن تشـكيل الحكومات الجديدة في الدول الثلاث[٦٥].

ولابـد مـن الإشـارة هنـا أن السـيطرة السـوفيتية عـلى منطقـة البلطيـق في حزيـران ١٩٤٠، رافقهـا الكثـير مـن عمليـات إعادة التنظيم للمُجتمع البلطيقي، من خلال تنظيم الحـرس الأحمـر وبسـط سـيطرة العـمال على مقاليـد الحكـم، فضـلاً عن توزيـع الأراضي عـلى الفلاحـين، وإطـلاق خطـة للإصـلاح الزراعي، بمعنى آخر العمل على توفير قاعدة جماهيريـة مـن الشـيوعيين مؤيـدة للسـيطرة السوفيتية ومعارضة للألمان[٦٦].

نجـم عن هـذهِ التطـورات ظهـور بعض الشـائعات بحـدوث احتـكاك بـين ألمانيـا والاتحاد السوفيتي، وبحسب الوثيقة الألمانية المؤرخة في ٦ تموز ١٩٤٠، عمم مدير الدائرة السياسـية في الخارجيـة الألمانيـة تعليماتـه بـضرورة دحض هذهِ الادعـاءات، مؤكداً في الوقـت نفسـه عـلى أن اتفاقية عـدم الاعتداء والصداقـة بين البلدين هي الأسـاس المعتمد للعلاقات الألمانية – السوفيتية[٦٧].

رجحـت ألمانيـا أن تندمـج دول البلطيـق الثلاثـة مـع الاتحـاد السـوفيتي، وترتبـط مع موسـكو بشـكلٍ كامل، فضلاً عـن حل جميع مفوضيـات دولً البلطيـق في الخـارج، في الوقـت نفسـه توقعـت الخارجيـة الألمانية أن تقـوم الحكومـة السـوفيتية بالمطالبة بسـحب جميـع البعثـات الدبلوماسـية الأجنبيـة في كاونـاس وريغـا وتالـين، مـع ذلـك لم تتخذ ألمانيا أي إجراء وفضلـت «انتظار التطورات الفعلية»[٦٨].

وهـذا مـا حصل فعـلاً، اذ فـرض الاتحاد السـوفيتي عـلى جميـع السـفارات الأجنبيـة العاملـة في دول البلطيق بعد ضمها، أغلاقها أو تحويلهـا إلى وكالات قنصليـة، إذ وجدت الحكومـة السـوفيتية أن وجود تلـك البعثات «غير مريح» ومن ضمنهـا المفوضية الألمانية، وعليـه، قـررت الخارجيـة الألمانيـة تحويـل مفوضياتهـا في ريغـا وتالـين إلى وكالات قنصليـة دائمة، فضـلاً عن ذلـك طالبت من السـوفييت إبقاء ملكية تلك المباني إلى الرايخ والسماح بحراستها وصيانتها[٦٩].

في سـياقٍ متصـل تابعـت ألمانيا مـا نشرته وسـائل الإعـلام السـوفيتية في ٢٣ حزيـران

١٩٤٠ سيَّما «محطة تاس» (TAS)، إذ فندت هـذهِ المحطة مـا نشرتـه الصحافـة الأمريكية والبريطانية والفرنسـية والسـويدية، وبشكلٍ يومي من "شـائعات" حول تردي العلاقات الألمانيـة – السـوفيتية، بعـد الانتصـارات الألمانيـة في الغـرب، وقيام الاتحاد السـوفيتي بحشـد ما يقارب مـن ١٥٠ فرقة على الحدود الألمانيـة – اللتوانيـة، يومهـا، اكـدت المحطة أنـه لا يوجـد سـوى (٢٠) فرقـة في مختلـف مقاطعـات دول البلطيق الثلاث، الهدف منها تنفيـذ اتفاقيـة المسـاعدة المتبادلة بـين الاتحاد السوفيتي وهذهِ البلدان[٧٠].

ناقـش موتولـوف البيـان الـذي أصدرته «محطـة تاس» مع السـفير الألماني في موسـكو في اليـوم نفسـه، فقد أكـدت الوثيقـة الألمانية أن السـفير «اسـتنتج مـن صياغـة البيـان أن سـتالين نفسـه مؤلفه»، يومها، اتفق الطرفان على دحض الإشاعات المتداولة عن خلافات بين ألمانيا والاتحاد السوفيتي، بشأن العملية في البلطيق[٧١].

ومـن أجـل التخفيـف مـن وطئـة تلـك الشـائعات، وترسـيخ الثقـة بـين الاتحـاد السوفيتي وألمانيا، أعلنت الحكومة السوفيتية تسـليم الجـزء المخصص لألمانيـا في الأراضي الليتوانيـة بموجـب اتفاقيـات موسـكو، الأمـر الـذي علـق عليـه وزيـر الخارجيـة الألمـاني روبنـتروب في ٢ آب ١٩٤٠، بـأن ذلـك «يمثل تغـير كبير إلى حدٍ مـا في معاهدة موسـكو لصالح ألمانيـا»[٧٢]، مـع ذلك توقع وزيـر الخارجيـة أن تكون للاتحاد السـوفيتي مطالب مقابل ذلك. مع الاخذ بالحسـبان ان الحكومة الألمانية حرصت على حماية مواطنيها وممتلكاتهم في دول البلطيق، فضلاً عن متابعة نشـاطها التجاري ومصالحهـا الاقتصادية في هذهِ المنطقة.

رابعـاً: المصالـح التجاريـة والاقتصاديـة الألمانية في البلطيق

شرع الزعيـمان هتلـر وسـتالين في رسـم سياسـتهما في المنطقـة، وتمثلت سياسـة الأول بالإبـادة و «القبـول العنـصري»، أمـا الثـاني فتمثلت بمحـو القوميات من خـلال الإبادة والترحيـل، سـيَّما إن دول البلطيـق في تلـك المرحلـة فـرض عليهـا خيـاران أحلاهما مر، أما الخضوع للاتحاد السـوفيتي ومحو هويتهم القوميـة، أو تأييد السياسـية النازية، وهذا ما كان له عواقب وخيمة عليها[٧٣].

مـن هذا المنطلـق أمر هتلر بإعـادة توطين المواطنـين الألمان مـن الأقليـات المتواجدة في شرق أوروبا في اسـتونيا ولاتفيا في ٢٨ أيلول ١٩٣٩، ومـن أجـل ذلـك اتخـذت الخارجية الألمانيـة بعـض الإجـراءات والتدابـير[٧٤]، والتمهيد لها من خلال سـفارتها في موسـكو، وعقدت مفاوضـات برئاسـة روبنتروب مع الحكومة السوفيتية لهذا الغرض[٧٥]، من أجل توفـير الحماية لهم، سـيَّما وأن الحكومة الألمانية وباقـتراح مـن هاينريـش هملـر Heinrich Himmler (١٩٠٠-١٩٤٥) (١٩٣٤-١٩٤٥) حثـت السـفير الألماني في موسـكو، بالإسراع في توطين الأقلية الألمانية في استونيا ولاتفيـا[٧٦]. فضـلاً عـن ذلـك وجـه وزيـر الخارجية الألمانية سـفارة بلاده في موسكو في

٢٨ ايلـول بضرورة التوصـل إلى اتفاق حول معاملـة الاقلية الألمانية في اسـتونيا، سـيَّما مع تزايد مخاطر الغزو السوفيتي لها[٧٧]. في الوقت نفسه وجهت الخارجية الألمانية مفوضيتها في اسـتونيا ضرورة إبـلاغ الحكومة الأسـتونية، التزام ألمانيا بحمايـة المصالح والرعايا الألمان، وجميـع ممتلكاتهـم، وتحملهـا أيضاً مسـؤولية الحفـاظ عليهـا، سـيَّما مسـؤوليتها عـن حماية شركة فولكشـن دتوز (Volks deutsche com.)، التـي عملـت ألمانيا على إجلائها إلى الأراضي الألمانية[٧٨].

حرصـت ألمانيـا كل الحـرص، حتَّـى مع تنازلهـا عن امتيـازات كثـيرة في البلطيق، على إدراج فقـرة مهمـة في البروتوكـول الملحـق لميثاق عدم الاعتداء في ٢٨ أيلول، نصت على منع الحكومة السوفيتية من وضع أي عراقيل أمـام انتقـال مواطنـي الرايـخ وغيرهـم مـن أصـل ألماني من المقيمين في الأراضي الخاضعة للاتحـاد السـوفيتي، وتسـهيل هجرتهـم والحفـاظ على ممتلكاتهـم[٧٩]. فضلاً عن ذلك تم الاتفـاق على توطيـد العلاقـات التجارية مـع الاتحـاد السـوفيتي والمناطـق الخاضعـة له، بما يسـمح باسـتمرار تدفق المـواد الأولية الخـام، بمعـدل (١٠) ملايين طن سـنوياً من الإنتاج السـوفيتي ومناطق نفوذه، سـيَّما دول البلطيق[٨٠].

ولمواكبة المطالب السوفيتية في البلطيق أكد الوزير الألمـاني المفوض في ريغا يوم ٤ تشرين الاول ١٩٣٩ ان نـشر المطالب السـوفيتية في لاتفيا من شـأنه أن يُثـير الاضطرابات، مما قد يُعـرض حياة وممتلـكات الأقليـة الألمانية من المسـتوطنين للخطـر، وضرورة توفير الحماية لهم[٨١].

وعليـه وجهـت الخارجيـة الألمانيـة مفوضياتهـا في لاتفيـا وأسـتونيا في ٦ تشرين الأول ١٩٣٩، بـضرورة التنسـيق مـع حكومـات هـذهِ البلـدان، مـن أجـل إعـادة توطـين الاقليـة الألمانيـة في الأراضي التابعـة لهـا، دون التنسـيق مـع الاتحـاد السـوفيتي، فضـلاً عـن ذلـك مطالبـة هـذهِ الحكومـات مراعاة «التقلبات الداخلية» وتسـهيل الهجرة السريعـة ومنح حق المغـادرة الحرة، وتخفيف لوائـح الشرطـة والجـمارك وتوفـير الحمايـة لهـم والعمـل عـلى «اتاحـة التصفيـة المعقولة للأصـول التـي سـتتركها»، في الوقت نفسـه وجهت الخارجية على حث بعض الأفراد على البقاء في «الوقت الحالي» من أجل الحفاظ على الأصول الاقتصادية الألمانية المهمة، وخاصة تلك التي احتلت أهمية للمجهود الحربي[٨٢].

جـاءت عمليـة أخـلاء المسـتوطنين الألمـان وفـق الرؤية التـي طرحها هتلـر[٨٣]، إذ اكـدت الوثيقـة الألمانيـة المؤرخـة في ١٣ تشريـن الأول أن هتلـر أعلـن بصراحـة أنـه «لا علاقـة لـه بالاتفاقيات الجديـدة بين هذهِ الحكومـات والحكومـة السـوفيتية»، مـع ذلـك أكدت الحكومـة السـوفيتية أن الدعاية الألمانيـة وعمليـة الهجـرة أثرت عليها، سـيَّما وأن بريطانيا روجـت لوجود خلافات ألمانية سـوفيتية. في الوقـت نفسـه اتفقـت ألمانيا مع حكومتي لاتفيا واسـتونيا عـلى تنظيم عملية الهجـرة للسـكان الألمـان، وتنظيـم مسـائل الجنسـية والملكيـة الخاصـة بهـم، سـيَّما وأن

ألمانيا قررت أن تكون عملية «التوطين هادئة ومنظمة تماماً ومن المفروض أن تمتد إلى أشهر»، فضلاً عن ذلك أكدت السلطات الألمانية أنه لا خوف على حياة السكان الألمان من السلطة السوفيتية[٨٤].

وفي سياقٍ متصل عززت ألمانيا علاقاتها الاقتصادية مع دول البلطيق بشكلٍ كبير منذ بداية الحرب، وذلك لأهميتها بالنسبة لاقتصادها الحربي، سيَّما وأن هذهِ الدول اعتمدت على السياسية الخارجية الألمانية لمواجهة التمدد السوفيتي الذي فرض عليها اتفاق المساعدة المتبادلة[٨٥].

فرض هذا الواقع على ألمانيا عقد اتفاقية تجارية سرية مع دول البلطيق مطلع عام ١٩٤٠، حصلت بموجبها ألمانيا على ما نسبته (٧٠٪) من حاجاتها من الحبوب والزبدة والكتان والبيض والأخشاب والنفط. هذا ما دعا خبير اقتصادي في وزارة الخارجية الألمانية للتنبيه إلى مخاطر السيطرة السوفيتية المطلقة على هذهِ المنطقة وأثرها على عمليات التبادل التجاري، مع ذلك قللت الخارجية الألمانية من تلك المخاطر وأعلنت بأنه «لا يوجد سبب للتوتر من جانبها، نتيجة لاستيعاب دول البلطيق» [٨٦]. سيَّما وأن الأهداف الاقتصادية للسياسة الألمانية تجاه هذهِ الدول قد تحققت، إذ تمت السيطرة الألمانية على ميناء ممل وأنشطته الجمركية، وأخضعت الاقتصاد الليتواني لسيطرتها، ما أوجد تفوقاً واضحاً على الاتحاد السوفيتي، الذي طالب بتنفيذ بنود الاتفاقيات التجارية مع دول البلطيق[٨٧].

ويبدو واضحاً عدم اهتمام ألمانيا بمصير دول البلطيق. سيَّما بعد أن قامت بإجلاء السكان الألمان من استونيا ولاتفيا، والمباشرة بعملية إعادة التوطين لهم، وذلك من أجل تدعيم قطاع العمال لديها، ورفده بعدد كبير من العمال ذوي الأصول الألمانية ومن أصحاب الخبرة وتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية[٨٨].

كان أمراً طبيعياً ظهور بعض المشكلات. إذ أكدت الوثيقة الألمانية المؤرخة في ٣ تموز ١٩٤٠، أن مواطنيها الساكنين في البلطيق ممن رفضوا العودة إلى ألمانيا، قدموا طلباً عاجلاً للسماح لهم للسفر إلى ألمانيا، وذلك من أجل «إنقاذ أرواحهم العارية» بعد السياسة السوفيتية التي اتخذت شكلاً أكثر «صرامة في منطقة البلطيق»، وذلك أما بتصفية الأشخاص على «الفور»، أو ترحيلهم إلى سيبيريا، والغريب في الموضوع أن هملر وعلى الرغم من تأكيده على الجانب الإنساني كون «هؤلاء مواطنين حملوا الدم الألماني»، لكنهم رفضوا الدعوة الألمانية وفضلوا أن يكونوا مواطنين استونيين أو لاتفيين، الا أنه عد هؤلاء مدعين ومبالغين في ذلك، وأن عملية نقل الجالية الألمانية قد انتهت، ولا داعي لحدوث أي احتكاك مع الحكومة السوفيتية[٨٩].

ولتجنب أي نوع من أنواع الاحتكاك بخصوص هذهِ المسألة، أصرت ألمانيا على تصحيح الحدود الألمانية – الليتوانية في ٤ تموز ١٩٤٠، بما يضمن إعادة توطين الأقلية الألمانية البالغة (١٤٠) ألف نسمة في إقليم

ميل Memel Region ومنطقة سورالكي Sawalki District، ودمجها مع ألمانيا وفق إعلان هتلر في ٦ تشرين الأول ١٩٣٩، وبموجب اتفاقية موسكو الموقعة في أيلول ١٩٣٩، وعلى هذا الاساس أبلغ السفير الألماني شفوياً وزير الخارجية السوفيتي بحق ألمانيا "في تحديد وقت تأسيس هذهِ المنطقة"، فضلاً عن عدم شمولها بالإجراءات العسكرية التي نفذها الاتحاد السوفيتي في ليتوانيا[٩٠].

وفي واقع الحال تزايد القلق بين أعضاء الجالية الألمانية في ليتوانيا بعد الإجراءات السوفيتية، سيَّما وأن الحكومة الألمانية انتظرت تلك الإجراءات تجاههم، لذلك وجهت الخارجية الألمانية مركز التنسيق للألمان العرقيين Volksdeutsche Mittelstelle بعد بيع الممتلكات الألمانية بسبب "الذعر" عدم مغادرة دول البلطيق دون أوامر سيَّما في ليتوانيا، والامتناع عن الانحياز لأي طرف في القضايا السياسية الداخلية[٩١].

توجست ألمانيا الخيفة على مصالحها التجارية والاقتصادية، بعد الأحداث السياسية التي شهدتها دول البلطيق، إذ توقع السفير الألماني في الاتحاد السوفيتي أن تندمج هذهِ الدول مع الاتحاد السوفيتي، وفي حال ذلك فإن سياسة موسكو المتمثلة بمصادرة جميع الممتلكات العامة، أثارت المخاوف على المصالح الألمانية في دول البلطيق، لذلك أرسلت الخارجية الألمانية في ١١ تموز ١٩٤٠ تعليماتها إلى مفوضيتها في ريغا Riga وتالين Tallin وكاوناس Kaunas بضرورة حماية تلك الممتلكات وتعويض المواطنين الألمان، فضلاً عن ضمان استمرار التبادل التجاري مع هذهِ الدول، كما وجهت سفارتها في موسكو مفاتحة السوفييت حول الموضوع وعدم المساس بالمصالح الاقتصادية الألمانية وعدم مخالفة ميثاق عدم الاعتداء وتقديم المساعدة الممكنة لمواطنيها، وحماية مصالحهم[٩٢].

وعلى الرغم من تنازل الاتحاد السوفيتي عن شريط الأراضي الليتوانية الذي تواجدت فيه الأقلية الألمانية، إلا أن ستالين وموتولوف طالبا بتأجيل نقل جميع الرعايا الألمان الراغبين في العودة إلى ألمانيا، وسوغوا ذلك بسبب الصعوبات التي قد تنجم عن ذلك، فضلاً عن ذلك أكد السوفييت على العلاقات الودية مع ألمانيا يومها، وجد السفير الألماني ان هناك فرصه لتنفيذ مطالب بلاده الاقتصادية والمالية في دول البلطيق[٩٣]، سيَّما وأن التقارير الألمانية قد أكدت على أن دول البلطيق «ستتحول إلى كيانات تعتمد بشكلٍ كامل على موسكو»، وأن مسألة الاندماج ليست إلا وقت، كما توقعت تلك التقارير أن تقوم الحكومة السوفيتية بسحب جميع البعثات الأجنبية في دول البلطيق[٩٤].

في ضوء هذهِ المعطيات صرح وزير الخارجية السوفيتي في ٢٩ تموز ١٩٤٠، أن بلاده تتحمل مسؤولية ضمان حماية جميع الممتلكات العقارية الألمانية، سواءٌ كانت مملوكة للرايخ أو السكان الألمان المرحلين من دول البلطيق، فضلاً عن ذلك وجهت موسكو حكومات دول البلطيق، سيَّما

ليتوانيا بعدم تطبيق أي من إجراءات التأميم المخطط لها، سواء كانت على ممتلكات الرايخ أو النازحين الألمان، وينطبق الشيء نفسه على لاتفيا واستونيا. وألزمت حكومات دول البلطيق أن يكون الاتصال معها مباشرةً، إذ إن الاتحاد الرسمي بين دول البلطيق والاتحاد السوفيتي «بات وشيكاً»[٩٥]، على حد وصف الوثيقة الألمانية.

لم تنتظر ألمانيا الإجراءات السوفيتية، وبادرت في ٣٠ آب ١٩٤٠ بالتحرك في منطقة وميناء ميمل الحر، وقامت القوات الألمانية بالسيطرة عليه، ما دفع موتولوف للاعتراض على ذلك وعده انتهاكاً لحقوق جمهورية ليتوانيا السوفيتية، فضلاً عن ذلك عده خرقاً للمعاهدة الألمانية – الليتوانية في ٢٠ أيلول ١٩٣٩، الخاصة بمنطقة ميناء ممل الحر، ما أثر بشكلٍ واضح على النشاط الاقتصادي والتجاريّ لليتوانيا، في الوقت نفسه، أقر موتولوف بتنفيذ المعاهدة التجارية بين ألمانيا ودول البلطيق، إلا أنه طالب باحترام المعاهدة الألمانية – الليتوانية بشأن ميناء ممل، سيَّما، وأنها معاهدة تجارية[٩٦].

والحال هذا نشطت اللجان السوفيتية على الأراضي الألمانية، سيَّما اللجان الخاصة بعودة المهاجرين الليتوانيين في ألمانيا، وطرق إعادتهم إلى بلادهم، فضلاً عن لجنة الحدود الألمانية – السوفيتية، الأمر الذي عارضته القيادة العامة للجيوش الألمانية وطالبت بإنهاءٍ «سريع» لأنشطة هذهِ اللجان وإخراجها على الفور من الأراضي الألمانية[٩٧]. لاسيَّما وأن الاستعدادات العسكرية والمخاوف من التحركات السوفيتية كانت حاضرة لدى القيادة العسكرية بعامة، وهتلر تحديداً حول تطوير قدرات ألمانيا العسكرية وحماية حدودها من أي غزوٍ خارجي.

خامساً: التنافس العسكري الألماني – السوفيتي في البلطيق

تبادلت المخاوف والشكوك بين ألمانيا والاتحاد السوفيتي، حول التهديدات العسكرية، ما انعكس جلياً في السيطرة على دول البلطيق وجعلها حاجزاً بين حدود الدولتين، إذ كانت المخاوف السوفيتية قائمة من تهديد عسكري ألماني عبر دول البلطيق، وما زاد من تلك المخاوف الاختراق السياسي والاقتصادي المتزايد في هذهِ الدول، هذا من جانب، ومن جانبٍ آخر سعى الاتحاد السوفيتي من توقيع ميثاق عدم الاعتداء الألماني – السوفيتي، إلى الحصول على مواقع متقدمة في هذهِ المنطقة[٩٨].

ارتبطت هذهِ المواقف بسياسة دول البلطيق نفسها بعد قيام الحرب العالمية الثانية، إذا أكدت إحدى الوثائق الألمانية المؤرخة في ١٢ أيلول ١٩٣٩، أن دول البلطيق حاولت إقناع ألمانيا بالالتزام بالحياد المشترك، بيد أن مسؤولي وزارة الخارجية طالبوا من السفير الليتواني في برلين تحشيد الليتوانيين والأوكرانيين المقيمين في بولندا لمساعدة ألمانيا، فضلاً عن ذلك اقترحت ألمانيا أن تقوم ليتوانيا بتحركٍ عسكري نحو فيلينا والمناطق المحيطة بها، ما يمهد لتسجيل مطالبها في المحادثات السياسية مع ألمانيا أو

الاتحاد السوفيتي[٩٩].

وفقاً لذلك ارتمت ليتوانيا بين ذراعي ألمانيا هرباً من السيطرة السوفيتية، وبدأت مفاوضات لعقد معاهدة دفاع مشترك في ٢٠ أيلول، ضمت بنوداً سياسية وعسكرية واقتصادية، كان في مقدمتها أن تقع ليتوانيا تحت الحماية الألمانية من دون المساس باستقلالها، فضلاً عن إبرام اتفاقية عسكرية تقوم على تحديد عدد القوات الليتوانية وتوزيعها بالاتفاق مع القيادة العليا للفيرماخت، وأيضاً أرسال لجنة عسكرية ألمانية دائمة في كاوناس من أجل مراقبة تطبيق الاتفاق[١٠٠].

وفي الشأن نفسه حرصت دول البلطيق على إطلاع ألمانيا على مسار السياسة السوفيتية تجاهها، إذ عرض مولوتوف على الوزير الألماني المفوض في أستونيا هانز فروهوين Hans Frohwein (١٨٨٧-١٩٥٦)، مسودة تحالفٍ عسكري بين الاتحاد السوفيتي واستونيا، نصت على تقديم المساعدة المتبادلة حال وقوع هجوم من طرفٍ ثالث، فضلاً عن تأسيس قواعد عسكرية وبحرية وجوية ووضع المقدرات العسكرية الاستونية تحت تصرف الاتحاد السوفيتي، إلا أن استونيا رفضت ذلك على الرغم من تأكيد السوفييت على عدم مقدرتهم الحصول على المساعدات الألمانية[١٠١].

في ضوء المتغيرات العسكرية والاستراتيجية الألمانية كانت خطط هتلر وقواته العسكرية واضحة ومبيتة، سيَّما تجاه دول البلطيق بعامة، وليتوانيا تحديداً، إذ تضمنت تعليمات هتلر في ٢٥ أيلول ١٩٣٩ لقوات الفيرماخت بأخذ الاحتياطات اللازمة وتوفير القوات المناسبة لاحتلال ليتوانيا «بسرعة» حتَّى مع وجود مقاومة مُسلحة[١٠٢]. ما يؤكد موقف ألمانيا المعارض للسياسة السوفيتية في منطقة البلطيق.

في الوقت الذي أثارت حادثة الغواصة اورزيل مخاوف ألمانيا التي خشيت على مصالحها في بولندا، وتفوق بريطانيا عليها، وعلى الرغم من توافقها مع الإجراءات السوفيتية تجاه استونيا وباقي دول البلطيق، إلا انها اتخذت موقفاً تجاه التمدد السوفيتي في هذهِ المنطقة، وانتهى الأمر إلى مفاوضات بين الطرفين تمخضت عنه تنازل الاتحاد السوفيتي عن منطقة لوبلين وبعض مصالحها في بولندا لألمانيا، مقابل سيطرتها على دول البلطيق[١٠٣].

وينبغي أن نُشير هنا أن جميع الحركات القومية في أوروبا الشرقية بين عامي (١٩٣٩-١٩٤١)، ربطت آمالها بسقوط الاتحاد السوفيتي أمام ألمانيا، سيَّما دول البلطيق التي خلت من أي مقاومة عسكرية، سواء كان ذلك في المناطق الحدودية أو الحضرية، في الوقت نفسه عمل بعض الافراد للتجسس لصالح ألمانيا[١٠٤]، الأمر الذي استفادت منه فيما بعد.

ومهما يكن من أمر وضعت ألمانيا استراتيجية محددة للسيطرة على الأراضي المتفق عليها وتحديد مناطق نفوذها، سيَّما

مـع التأكيدات السـوفيتية في ٨ تشرين الأول ١٩٣٩، بعـدم إقـدام قواتهـا المتمركـزة في ليتوانيا باحتلال القطاع المحدد لألمانيا[١٠٥].

في المقابـل أكـدت الخارجيـة الألمانيـة لسـفارة الاتحـاد السـوفيتي في برلـين في ٢٨ تشريـن الأول ١٩٣٩، تأجيل نشـاط القيادة البحريـة الألمانية في بحـر البلطيق، اسـتجابةً للمطالـب السـوفيتية، والعمـل عـلى وضـع تدابير «مسـتقبلية» من شـأنها عـدم الإضرار بالمصالح السوفيتية في المنطقة[١٠٦].

وفي هـذا الشـأن تحديـداً عـدَّ الاتحـاد السـوفيتي ان ذلـك غـير كافي، اذ ابـدى موتولـوف عـدم رضـاه عـن الاجـراءات الألمانيـة وعملياتهـا ونشـاطها العسـكري في بحـر البلطيـق، وصرح في ٢٩ تشريـن الاول ١٩٣٩، ان حكومتـه تعـارض العمليـات الألمانيـة في المجـال السـوفيتي كونهـا مخالفـة للاتفاقيـات السـابقة وطالـب ببقـاء القوات الألمانية غرب خط الطول ٢٠ بما يضمن ذلك الاتفاق[١٠٧].

اسـتجابةً لذلك قدمت الخارجية الألمانية للسفارة السـوفيتية في برلين موافقتها المبدئية حيـال الطلب السـوفيتي في ٩ تشريـن الثاني ١٩٣٩ والامتنـاع عـن العمليـات البحريـة شرق خـط طول ٢٠، لكنها اكدت في الوقت نفسـه تمسك ألمانيا بكافة حقوقها المتفق عليها في الاتفاقيات السابقة[١٠٨].

كثفـت ألمانيا مـن جهودها الاسـتخبارية في دول البلطيـق، وتمكنـت في شـباط ١٩٤٠ مـن خـلال التعاون مـع رئيس جهـاز الامن الليتـواني، وبعـد اجتماعـات سريـة منتظمـة مـع أحد عمـلاء الجسـتابو – الشرطة السرية الألمانيـة- Gestapo مـن الحصـول عـلى معلومـاتٍ دقيقـة ومفصلـة عـن القواعـد السـوفيتية في لتوانيـا، فضـلاً عـن تحديـد الآثار الاقتصادية للسـيطرة السـوفيتية عليها وانعكاساتها الداخلية[١٠٩].

ومـع ظهـور المقاومـة المسـلحة في دول البلطيق، سيَّما ليتوانيا ضد السيطرة السوفيتية تحديـداً، لجـأت القوى الوطنيـة الليتوانية من خـلال الوزيـر الليتـواني المفوض السـابق في برلـين كازيـس سـكيربا Kazys Skirpa (١٨٩٥-١٩٧٩) إلى وضـع القـوات الليتوانيـة تحـت إشراف الجيـش الألمـاني من اجـل تزويده بالأسـلحة وتدريبـه، في المقابل كانت عملياته في بداية الأمر تقوم على اغتيال المتعاونين مع الاتحاد السـوفيتي وبث الدعاية النازية[١١٠].

بـدأت المنـاورات الاسـتراتيجية الألمانية باكراً، وبحسـب الوثيقة الألمانية فـإن القيادة العليـا للجيـش الألمـاني (OKH) طلبـت وبشـكلٍ عاجـل في ١٨ آذار ١٩٤١ ايقـاف عمـل اي بعثـة سـوفيتية في منطقـة الحـدود المشـتركة، فضـلاً عن عمل لجنـة المفاوضات الألمانية برئاسـة القائد فون ساوكسين Von Sauchen لتحديد ورسم الحدود الألمانية – السـوفيتية من نهر أيغور كال Iyrka River إلى بحر البلطيق وطالبت بإطالة قضية ترسيم الحدود والمماطلة في المفاوضات[١١١].

وفي ظل التطورات السياسـية والعسكرية

الحاصلة، أدركت ألمانيا خطورة تسليم دول البلطيق إلى الاتحاد السوفيتي متأخراً، سيَّما وأن المعاهدات الرسمية مع الاتحاد السوفيتي أخرجت فنلندا ودول البلطيق وبيسارابيا من دائرة النفوذ الألماني، ما شكل خطراً استراتيجياً وعسكرياً عليها، إذ أيقنت ألمانيا أنه في حال ابرام اي اتفاق بين السوفيت و «تحالف أوروبا الغربية»، يضع تلك المناطق ضمن دائرة البلدان المعادية لألمانيا(١١٢).

مع تصاعد حدة التوترات بين ألمانيا – والاتحاد السوفيتي قدمت بعض الجماعات السياسية في دول البلطيق معلومات استخبارية إلى الحكومة الألمانية حول تواجد القوات السوفيتية، في الوقت نفسه طالب الوزير الليتواني السابق سكيربا في ألمانيا في ١٩ حزيران ١٩٤١ منح بلاده الاستقلال، مقابل المعلومات التي قدمها بشكلٍ شخصي إلى رئيس القسم السياسي في الخارجية الألمانية(١١٣).

ولابد من الإشارة هنا إلى أن بواعث هذا التراجع في العلاقات الألمانية – السوفيتية، كانت موجودة أصلاً ضمن إطار ميثاق ٢٣ أب و ومعاهدة ٢٨ أيلول ١٩٣٩، إذ إن السياسة «الودية» التي انتهجتها ألمانيا تجاه الاتحاد السوفيتي، سيَّما في علاقاتها الخارجية، قوبلت من الاتحاد السوفيتي «بنشاطه التخريبي ضد ألمانيا»، وجرى «استعداد للحرب على نطاقٍ واسع في جميع البلدان المتاخمة لألمانيا وفي الأراضي التي احتلتها ألمانيا»، فضلاً عن ذلك إصرار الاتحاد السوفيتي على بلشفة وضم البلدان الواقعة في نطاق نفوذه، سيَّما دول البلطيق وفنلندا ورومانيا، مما شكل انتهاكاً لاتفاقيات موسكو(١١٤). بحسب الوثيقة الألمانية.

أعطت ألمانيا التبريرات اللازمة لموقفها تجاه السياسة السوفيتية في البلطيق، إذ بين السفير الألماني في موسكو لوزير الخارجية موتولوف في ٢٢ حزيران ١٩٤١، بعد اعتراضه على الانتهاكات الحدودية المتكررة التي قامت بها الطائرات الألمانية، أن ألمانيا من خلال «توضيح المجالات ذات الاهتمام المشترك»، أرادت تخفيف حدة التوترات مع الاتحاد السوفيتي، سيَّما موقفها تجاه دول البلطيق، غير أن السوفييت احتلوا تلك الدول «بذريعة مهينة» بحجة حمايتها من أي تهديدٍ خارجي. مع ذلك رفضت ألمانيا طلب ليتوانيا لأرسال قوات عسكرية لحمايتها، وعلى الرغم من وجود القوات السوفيتية على الحدود الشرقية لألمانيا بحدود ١٦٠ فرقة، إلا أن ألمانيا لم تتخذ أي إجراءات دفاعية «ثقةً بإمكاناتها» وعدم رغبة منها لشل وتعطيل قواتها(١١٥).

وبحكم تلك العوامل مجتمعةً، اقدمت القوات الألمانية على شن هجوم عسكري ضد القوات السوفيتية في دول البلطيق وبولندا وصولاً لإكمال الحملة العسكرية للسيطرة على الاتحاد السوفيتي، لتنهي بذلك الاتفاقيات التي تمت قبيل الحرب العالمية الثانية وخلالها بين عامي (١٩٣٩–١٩٤١). ولتبدأ مرحلة جديدة من تاريخ دول البلطيق، تمثلت بالسيطرة الألمانية المباشرة عليها.

الخاتمة

اختط هتلر سياسة عسكرية محددة في سنوات الحرب العالمية الثانية، تمثلت بالسيطرة على غرب اوروبا، ومن ثم السيطرة على شرقها، إذ كانت هذهِ السياسة تمثل الأسس الحقيقة للفكر النازي، وما كان من اتفاق بين الاتحاد السوفيتي وألمانيا، سوى هدنةٍ مؤقتة حتَّى يرتب هتلر أوراقه في غرب أوروبا، من ثم التفرغ إلى شرقها، وهذا ما تم فعلاً.

فضلاً عما تقدم اراد هتلر أن يُرهق الاتحاد السوفيتي عسكرياً، ويُشتت قواته في مناطق متباعدة، سيَّما وأن الجيش السوفيتي ضعيف وغير مجهز بالآلات العسكرية المتقدمة، مثلما هو الجيش الألماني، وما يؤكد ذلك سرعة سقوط المناطق التي سيطر عليها الاتحاد السوفيتي وتحديداً دول البلطيق عام ١٩٤١ بيد القوات الألمانية.

وينبغي أن نُشير إلى أن الصعوبات التي واجهها الاتحاد السوفيتي في فنلندا، عززت من الخطوة الألمانية وأكدت لها نجاح حملتها العسكرية، إلا أن الواقع في دول البلطيق كان مغايراً لما حدث في فنلندا، إذ إن المقاومة الوطنية في دول البلطيق كانت شبه معدومة، فضلاً عن ذلك اعتمدت بشكلٍ كلي على دعم ألمانيا التي تخاذلت في بادئ الأمر عن دعمها، الأمر الذي أضعفها بشكلٍ كبير وقوي امام الاتحاد السوفيتي.

من جانبٍ آخر، بُنية الاستراتيجية العسكرية للطرفين في بادئ الامر على المراهنة في هزيمة إحداهما في المعارك التي خاضها، إذ أن الاتحاد السوفيتي أراد هزيمة ألمانيا في غرب أوروبا والدول الاسكندنافية، إلا أن الانتصارات التي حققها هتلر كانت مرعبةً بالنسبة له، في المقابل راقبت ألمانيا المصاعب التي واجهها الاتحاد السوفيتي في فنلندا وتوسعه في شرق اوروبا والبلطيق، على أمل أن تهزم، بكلماتٍ أخرى إن الطرفين أرادا هزيمة أحدهما بشكلٍ أو بآخر، فضلاً عن أن دول البلطيق نفسها أيقنت أن خلاصها يتم عن طريق حملة عسكرية ألمانية ضد الاتحاد السوفيتي.

وفي واقع الحال، فإن دول البلطيق استسلمت مبكراً للاتحاد السوفيتي، إلا أنها تمسكت بتحالفها مع ألمانيا، إذ فضل البلطيقيون في الأحوال كافة السيطرة الألمانية على السيطرة السوفيتية، وعلى الرغم من إن ألمانيا والاتحاد السوفيتي كلاهما دولتا غزو، إلا ان الفارق بينهما واضح، إذ أن ألمانيا والنازية لم تكن تطمع بدمج هذهِ الدول معها وفرض الفكر النازي عليها، مثلما فعل الاتحاد السوفيتي الذي ضم هذهِ الدول بالقوة إلى الاتحاد السوفيتي وفرض عليها الفكر الشيوعي.

ونسجل هنا حقيقة واضحة مفادها أن القوى الوطنية في دول البلطيق، استسلمت بسهولة للسيطرة السوفيتية، سيَّما وأن نشاط هذهِ الحركة قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بتوجهات السياسة الألمانية تجاه هذهِ البلدان، واسهم بطريقةٍ مباشرة لفرض الإملاءات الألمانية عليها اثناء وبعد الغزو السوفيتي لها، ما أضعف موقف هذهِ الدول وعزز من مكانة الدول المحتلة لها، سواءٌ كانت الاتحاد السوفيتي ام ألمانيا.

الهوامش

١. حصلت دول البلطيق حالها حال غيرها من الدول الأخرى التي خضعت لحكم روسيا القيصرية على استقلالها خلال سنوات الاضطراب (١٩١٧-١٩١٨) التي مرت بها روسيا، بعد اندلاع الثورة البلشفية.

2. W.P. and Coates, K. Zelda, Russia, Finland and the Baltic, Lawkencc and wlshart LTD., London, 1940, PP.136-139.

٣. للتفصيل أكثر عن الاتفاقية الألمانية – السوفيتية. أنظر:

Buttar, Prit, Between Giants the Battle for the Baltics in World War II, Osprey publishing, London, 2013, P.29.

4. "Nazi-Soviet Relations 1939-1941", Ed. Raymond James Soutag and James Stuart Beddie, Department of state Publication, Washington, 1948, P.123.

5. Statiev, Alexander, The Soviet counter in Surgency in the western Border Lands, Cambridge University press, New York, 2010, P.18.

6. Document German Foreign Policy, Vol. VIII, No.58, Memo. From Minister in Lithuania to the Foreign Ministry, Kaunas, 13, September, 1939, P.55.

7. Plakans, Andrej's, A Concise History of the Baltic state, Cambridge University Press, Cambridge, 2011, P.333.

8. D. G. F. P., Vol.VIII, No.65, Tel. From Minister in Lithuania to the Foreign Ministry, kaunas 14, September, 1939, P. 62.

9. D. G. F. P., Vol.VIII, No.78, Tel. From the Ambassador in the Soviet Union to the Foreign Ministry, Moscow, 16, September, 1939, P.76.

10. Hiden, John and Salmon, Patvick, the Baltic Nation and Europe Estonia, Lativia and Lithuania in the Twentieth Century, Longman, New York and London, 1994, P.105.

11. D. G. F. P., Vol.VIII, No.89, Tel. From Minister in Lithuania to the Foreign Ministry,Kaunas, 18, September, 1939, P.91.

12. D. G. F. P., Vol.VIII, No.98, Tel. From Minister in Lithuania to the Foreign Ministry, Tallin, 19, September, 1939, P.101

13. D. G. F. P., Vol.VIII, No.110, Tel. From the foreign Minister to the Legation in Lithuia, Berlin, 20 ,September, 1939, P.110.

14. D. G. F. P., Vol.VIII, No.121, Tel. From the Minister in Lithuania to the Foreign Ministry, Tallin, 22, September, 1939, P.121.

15. D. G. F. P., Vol.VIII, No.121, Tel. From the Ambassador in the Soviet Union to the Foreign Ministry, Moscow, 25 , September, 1939, P.130.

16. D. G. F. P., Vol.VIII, No.143, Tel. From the An official of the Foreign Ministry Secretarial to the Embassy in the Soviet Union, Berlin, 27, September, 1939, P.148.

17. D. G. F. P., Vol.VIII, No.164, Memo. By Director of the Political Depart-

28. D. G. F. P., Vol.VIII, No.76, Tel. From the Foreign Minister›s Secretariat to the Legation on Lithuania, Berlin, 16, September, 1939, P.75.

29. Kasekamp, Andres, A History of the Baltic State, Palgrave Macmillan, New York, 2010, P.121.

30. Buttar, Op. Cit., P.111.

31. D. G. F. P., Vol.VIII, No.114, Tel. From Foreign Ministers to the Embassy in the Soviet Union, Berlin, 21, September, 1939, P.113.

32. D. G. F. P., Vol.VIII, No.121, Tel. From the Minister in Lithuania to the Foreign Ministry, Kaunas, 22, September, 1939, P.121.

33. D. G. F. P., Vol.VIII, No.121, Tel. From the Ambassador or in the Soviet Union to the Foreign Ministry, Moscow, 22, September, 1939, P.123.

34. Roberts, Geoffrey, Soviet Policy and the Baltic stats 1939-1941, A Reappraisal Routledge, Oxford, 2007, P.678.

35. D. G. F. P., Vol.VIII, No.131, Memo. From the Ambassador in the Soviet Union to the Foreign Ministry, Moscow, 25, September, 1939, P.130.

36. D. G. F. P., Vol.VIII, No.131, Memo. by Director of Political Department, Berlin,28, September, 1939, P.169.

37. D. G. F. P., Vol.VIII, No.152, Tel. From the Foreign Minister to Foreign Ministry, Berlin, 28, September, 1939, P.159.

ment, Berlin, 28, September, 1939, P.169.

18. D. G. F. P., Vol.VIII, No.152, Memo. From the Foreign Ministry to the Foreign Ministry, Moscow, 28, September, 1939, P.159.

19. D. G. F. P., Vol.VIII, No.157, German – Soviet, Boundry and Friendship. Treaty, 28, September, 1939, P.164.

20. D. G. F. P., Vol.VIII, No.184. Tel. From the Director of the political Department to the Legations in Estonia, Berlin, 3, October, 1939, P.200.

21. W.P. and Zelda, Op. Cit., P,38.

22. D. G. F. P., Vol.VIII, No.181, Tel. From the Minister in Lithuania to the Foreign Ministry, Kaunas, 3 , October, 1939, P.198.

23. D. G. F. P., Vol.VIII, No.221, Memo. by the state Secretary, Berlin, 9, October, 1939, P.246.

24. D. G. F. P., Vol.VIII, No.10, Memo. by the Foreign Ministry, Baumschule, 24, June, 1940, P.10.

25. D. G. F. P., Vol.VIII, No.248, Un signed Memo. Berghot, 28, July, 1940, P.345.

26. D. G. F. P., Vol.VIII, No.191, 187, Tel. From the Minister in Lithuania to the Foreign Ministry, Kaunas, 5 , October, 1939, PP.207-215.

27. D. G. F. P., Vol.VIII, No.58, Tel. From the Minister in Lithuania to the Foreign Ministry, Kaunas, 13 ,September, 1939, P.55.

et Union, Berlin, 27, September, 1939, P.147.

52. Plakans, Op.,Cit,P.334.

53. D. G. F. P., Vol.VIII, No.106, Let. An Official of Foreign Ministry Secretariat to the Embassy in the Soviet Union, Berlin, 27, September, 1939, P.148.

54. D. G. F. P., Vol.VIII, No.130, Tel. From the Minister in Estonia to the Foreign Ministry, 29, September, 1939, P.174

55. Roberts, Op. Cit., P.682.

56. Hiden and Salmon, Op. Cit., P.38.

57. "Nazi- Soviet Relations», Op. Cit., P.145.

58. Ibid, P.147.

59. Plakans, Op. Cit., P.336.

60. D. G. F. P., Vol.VIII, No.127. Enclosure, The Lithuanian Minister to the Rich Foreign Minstr, Berlin, 21, July 1940, P.265.

61. Nazi - Soviet Relations, Op. Cit., P.148.

62. Ibid, P.149.

63. Ibid., P.150.

64. Smith, David J. and Others, The Baltic States Estonia Latvia and Lithuania, Routledge, Landon and New York, 2002, P.48.

65. "Nazi - Soviet Relations», Op. Cit., P.153.

66. Misiunas, Romuad and Taageopera, Rein, The Baltic State Years of Dependence 1940-1980, California Univer-

38. Buttar, Op. Cit., P.172.

39. D. G. F. P., Vol.VIII, No.161. Memo. Declaration of the Government to the German Rich and the Government to the USSR, Berlin, 28, September, 1939, P.167.

40. D. G. F. P., Vol.VIII, Secret Additional protocol, Berlin, 28, September 1939, P.166.

41. «Nazi-soviet Relation «, Op. Cit., P.112.

42. Hihen and Salmons, Op. Cit., P.112.

43. « Nazi Soviet Relation «, Op. Cit., P.113.

٤٤. للتفصيل أكثر عن الاتفاقية الألمانية – السوفيتية. أنظر:

Ibid, P.115.

45. Ibid, P.114.

46. D. G. F. P., Vol.VIII, No.196, Tel. From the Foreign Minister to Embassy in the Soviet Union, Berlin, 5, October, 1939, P.213.

47. «Nazi Soviet Relations «, Op. Cit., PP.116-117.

48. Buttar, Op. Cit., P.35.

49. D. G. F. P., Vol.VIII, No.399. Memo. By the state of the Legation Estonia to the Foreign Ministry, Berlin, 4, September, 1939, P.3.

٥٠. للتفصيل أكثر عن الاتفاقية أنظر:

W.P and Zelda, Op. Cit., PP.38-41.

51. D. G. F. P., Vol.VIII, No.142, Let. From An Official of Foreign Ministry Secretariat to the Embassy in the Sovi-

the Soviet Union, Berlin, 28, September, 1939, P.164.

78. D. G. F. P., Vol.III, No.190, Tel. from the Minister in Lativia to the Foreign Ministry, Riga, 4, October, 1939, P.206.

79. "Nazi - Soviet Relations», Op. Cit., P.106.

80. Ibid., P.118.

81. D. G. F. P., Vol.III, No.190, Tel. from the Minister in Lativia to the Foreign Ministry, Riga, 3, October, 1939, P.200.

82. D. G. F. P., Vol.III, No.207, Tel. from the State Secretary to the Legations in Latvia, Barlin, 6, October, 1939, P.232.

83. Kasekamp, Op. cit.,P.123.

84. D. G. F. P., Vol.III, No.252, Tel. from the Foreign Ministry to the Embassy in the Soviet Union, Moscow, 23, October, 1939, P.282.

85. "Nazi - Soviet Relations», Op. Cit., P.151.

86. Ibid, P.108.

87. Ibid, P.175.

88. Ibid, P.180.

89. D. G. F. P., Vol.X, No.156, Tel. from the Rich Fuhrers S. S. to the Foreign Ministry, Speolal, Tallin, 3, July, 1940, P.114.

90. D. G. F. P., Vol.X, No.139, Tel. from the Foreign Ministry to the Embassy in the Soviet Union, Berlin, 9, July, 1940, PP.167-168.

91. D. G. F. P., Vol.X, No.153, Tel. from

sity Press, California, 1983, PP. 29-30.

67. D. G. F. P., Vol.X, No.126, Memo. By the Circular of the Director of the Political Department, Berlin,6 July 1940, P.143.

68. Woog, Adam, The Baltic State Then and Now, Reference Point Press, New York, 2015, P18.

69. D. G. F. P., Vol.X, No.134, Tel. from the Ambassador in the Soviet Union to the Foreign Ministry, Moscow, 8, March, 1940, P.23.

70. D. G. F. P., Vol.X, No.11, Memo. Tel. from the Ambassador in the Soviet Union to the Foreign Ministry, Moscow, 24, July, 1940, P.11.

71. D. G. F. P., Vol.X, No.12, Memo. Tel. from the Ambassador in the Soviet Union to the Foreign Ministry, Moscow, 24, July, 1940, P.12.

72. "Nazi - Soviet Relations», Op. Cit., P.168.

73. Hiden & Salmon, Op. Cit., P.106.

74. Plakans, Op. Cit., P.335.

75. D. G. F. P., Vol.III, No.153, Tel. from the State Secretary to the Embassy in the Soviet Union, Berlin, 28, September, 1939, P.162.

76. D. G. F. P., Vol.III, No.154, Tel. from the State Secretary to the Embassy in the Soviet Union,Berlin, 28, September, 1939, P.162.

77. D. G. F. P., Vol.III, No.156, Tel. from the State Secretary to the Embassy in

From the Ministry in Estonia to the Foreign Ministry, Tallinn, 25, September, 1939, P.129.

102. D. G. F. P., Vol. XIII, Fuhrer›s Directive, Berlin, 25, September, 1939, P.135.

103. Buttar, Op. Cit., P.33.

104. Statiev, Op, Cit., P.18.

105. D. G. F. P., Vol.VIII,No.218. Tel. Chairman of the council of People›s Commissars of the Soviet Union to the Ambassador in the Soviet Union, Moscow, 9 October, 1939, P.244.

106. D.G.F.P., Vol. VIII, No.309, Tel. from the State secretary to the Embassy in the Soviet Union, Berlin. 20, October, 1939, P.351.

107. D.G.F.P., Vol. VIII, No.313, Tel. from the Emba savor in the Soviet Union to the Foreign Ministry, Moscow, 29, October 1939, P.357.

108.D.G.F.P., Vol. VIII, No. 341, Tel. From the State Secretary tone Embassy in the Soviet Union, Berlin, November, 1939, P,393.

109. Salmon, Op.Cit., P.116.

110. Statiev, Op. Cit., PP.34-36.

111. D. G. F. P., Vol. XII, No.181, Memo. by Director of the Political Department, Berlin, 18, March, 1941, P.317.

112. D. G. F. P., Vol. VII, No.614. Memo. by on official of the Foreign Minister›s secretariat, Fusch1, 13, June, 1941, P.996.

the Foreign Ministry to the Embassay in the Soviet Union, Berlin, 11, July, 1940, P.192.

92. D. G. F. P., Vol.X, No.153, Tel. from the State Secretary to the Embassy in the Soviet Union, Berlin, 11, July, 1940, PP.189 - 190.

93. D. G. F. P., Vol.X, No.162. Memo. From the Ambassador in the Soviet Union to the Foreign Ministry, Moscow, 13, July, 1940, P.201.

94. “Nazi -Soviet Relations», Op. Cit., P.165.

95. D. G. F. P., Vol.X, No.251. Tel. From the Ambassador in the Soviet Union to the Foreign Ministry, Moscow, 29, July, 1940, P.350.

96. D. G. F. P., Vol.X, No.414. Tel. From the Embassy in the Soviet Union to the Foreign Ministry, Moscow, 30, August, 1940, PP.587-588.

97. D. G. F. P., Vol.X, No.163. Memo. by Ambassador Ritter, Berlin, 13, March, 1941, P.289.

98. Roberts, Op. Cit., P.673 ; Buttar, Op, Cit, P.29.

99. D. G. F. P., Vol.III, No.57. Memo. by on official of the Dienst tell Ribbentrop, Berlin, 12, September, 1939, P.54.

100. D. G. F. P., Vol.III, No.113. Outline of A Defens Treaty Between the German Reich and the Republic of Lithuania, 20, September, 1939, PP.112-113.

101. D. G. F. P., Vol. XIII, No.130. Tel.

113. D. G. F. P., Vol. VII, No.650. Memo. By the Head of Political Division, Berlin, 19, June, 1941, P.1054

114. D. G. F. P., Vol. VII, No.659. Tel. From the Foreign Ministry to the Embassy in the Soviet Union, Berlin, 21, June, 1941, P.1063.

115. D. G. F. P., Vol. VII, No.661. Tel. From Adolf Hitler to the Regent Hungary, Berlin, 21, June, 1941, P.1070.

Germany's Position on Soviet Policy in the Baltic States (1939–1941)

A Historical Study of German Documents

Asst. Prof. Dr. Qasim Abdul Amir Waseem

Al-Mustansiriya University / College of Education

Summary

Before World War II (1939-1945), the dictators Adolf Hitler (1889-1945) (1933-1945) and Joseph Stalin (1878-1953) (1924-1953) divided the spheres of influence in Eastern Europe, especially in the Baltic States, under the Non-Aggression Pact of August 23, 1939, and then the signing of the Friendship Treaty on September 28, 1939, under which the Baltic States became under the Soviet sphere of influence.

However, the two rivals were preparing to confront each other as soon as they arranged their situations in the first stage of the war (1939-1941), as Germany bet on the speed of its victories in Western Europe, and then heading to its East, while the Soviet Union hoped that Germany would be defeated in the battles it fought.

Accordingly, Germany had a specific position on Soviet policy in the Baltic, which was represented by the Soviet Union's occupation and exhaustion, and the readiness to attack and occupy it, and this is what actually happened in 1941, as Germany took the Soviet Union's policy in the Baltic states as a pretext to attack it. In light of this, the research was divided into an introduction, four topics, and a conclusion. The first topic dealt with the impact of the German-Soviet agreement on the Baltic states, while the second topic reviewed the issue of Vilna and the demarcation of the German-Soviet borders. The third topic dealt with the Soviet invasion of the Baltic, while the fourth topic discussed German commercial and economic interests in the Baltic, while the fifth topic addressed the German-Soviet military competition in the Baltic. The conclusion also included the most important conclusions reached by the research.